الازمة المراكشية الاولى ١٩٠٤-١٩٠٥

سعت فرنسا بعد احتلالها الجزائر منذ سنة ١٨٣٠م وتونس منذ سنة ١٨٨١م الى احتلال مراكش (المغرب) التي كانت لاتزال محتفظة باستقلالها. وفي سياق هذا السعي عقدت فرنسا سلسلة من اتفاقيات "الترضية" مع الدول الاوربية الاستعمارية الاخرى التي كانت هي بدورها تطمع في الاستيلاء على مراكش وتعارض المساعي الفرنسية في هذا الصدد. ففي حزيران/يونيو ١٩٠٢م عقدت فرنسا اتفاقية مع ايطاليا وافقت فيها على احتلال ليبيا من قبل ايطاليا مقابل غض الاخيرة نظرها عن الاطماع الفرنسية في المغرب. وفي نيسان/ابريل ١٩٠٤م عقدت مع بريطانيا ما سمي بالاتفاق الودي الذي نص على اطلاق يد بريطانيا في مصر مقابل اطلاق يد فرنسا في المغرب. وضمن الاتفاق المذكور ايضاً اطماع اسبانيا في شمال المغرب واطماع بريطانيا في ميناء طنجة المغربي، وبذلك وضع الاتفاق مبدأ تمزيق وحدة المغرب. وكان هذا الاتفاق ايضاً بداية التحالف بين فرنسا وبريطانيا. وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٠٤م عقدت فرنسا اتفاقية مع اسبانيا وافقت الاخيرة فيها على ما ورد في الاتفاق الودي. وقد تضمنت الاتفاقية المذكورة بنداً سرياً بخصوص تحديد منطقتي نفوذ الدولتين في المغرب والوضع الخاص لميناء طنجة. اما روسيا القيصرية فقد كانت حليفة فرنسا منذ توقيع معاهدة التحالف العسكري بينهما في سنة ١٨٩٤م، كما لم تكن لروسيا القيصرية مصالح او اطماع في المغرب، ولذا فانها لم تبدِ اعتراضاً على التوسع الفرنسي في المغرب.

وفـي مثـل هـذه الظـروف قامـت فرنسـا، بعـد ان اتمـت التهيئـة الدبلوماسية اللازمـة، بتقديم قـروض كبيرة الـى المغرب تمهيداً للتدخل فـي شؤونها ثم السيطرة عليها. وقد بلـغ مقدار هذه القروض في سنة ١٩٠٤م فقط ٦٢,٥ مليون فرنك، وخصص ٦٠٪ من ايراد كمارك المغرب كضمان لهذه القروض كما تكونت ادارة فرنسية في المغرب خاصة بهذه القروض. وفي مستهل سنة ١٩٠٥م وصلت الى المغرب بعثة فرنسية برئاسة رينيه تالانديه لاجراء محادثات مع حكومة المغرب بشأن اعادة تنظيم الادارة وجهاز الشرطة والمالية والاقتصاد في المغرب. وكانت المقترحات التي حملتها معها البعثة الفرنسية تتضمن اعادة تنظيم الشرطة المغربية تحت الاشراف الفرنسي (وفي منطقة النفوذ الاسباني تحت الاشراف الاسباني)، وتأسيس بنك دولة مغربي تحت رقابة البنوك الفرنسية، وتشجيع منح امتيازات السكك الحديدية والموانئ والغابات والتعدين وغيرها الى الاحتكارات الفرنسية. او بتعبير اخر تحويل المغرب الى دولة اشبه بمحمية فرنسية. وكاد سلطان المغرب مولاي عبد العزيز (١٨٩٤–١٩٠٨م) يوافق على هذه المقترحات لولا حصول امر غير متوقع وهو تدخل المانيا.

كانت المانيا تدرك جيداً ان السيطرة الفرنسية على المغرب امر لا يمكن تجنبه على المدى البعيد. ولكنها كانت تهدف من وراء تدخلها في المغرب ضد فرنسا الى تحقيق امرين، اولهما تحذير فرنسا بأن المانيا قوة لا يمكن تجاهلها واقناعها بأن التحالف مع بريطانيا امر قليل النفع (كانت المانيا غير مصممة على اللجوء الى الحرب من اجل المغرب). اما ثانيهما فهو الحاق هزيمة دبلوماسية بفرنسا. ومما شجع المانيا على ذلك ايضاً انشغال روسيا القيصرية عن شؤون اوربا في سنة ١٩٠٥م بامرين هما

الحـــرب مـــع اليابـــان حـــول منشـــوريا (٥ شـــباط/فبراير ١٩٠٤م – ٥ ايلول/سبتمبر ١٩٠٥م) والثورة الروسية التي قامت في كانون الثاني/يناير ١٩٠٥م.

كان برنارد فون بلوف B. Von Bulow، مستشار المانيا بين سنة ١٩٠٠م و ١٩٠٩م، قد اقترح ارسال سفينة حربية المانيا الى سواحل المغرب منذ نيسان/ابريل ١٩٠٤م، اي منذ الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا، إلا ان قيصر المانيا وليم الثاني (١٨٨٨–١٩١٨م) لم يوافق على ذلك. ولكن مع ارسال فرنسا بعثتها الى المغرب في مطلع سنة ١٩٠٥م عاد فون بلوف الى محاولاته واقترح هذه المرة على وليم الثاني ان يقوم، اي وليم الثاني، بزيارة الى المغرب خلال رحلة الاستجمام التي يقوم بها في البحر المتوسط. وقد وافق وليم الثاني، مكرهاً، على الاقتراح. وفي نهاية اذار/مارس ١٩٠٥م وصل يخت القيصر وليم الثاني الى ميناء طنجة التي نزل اليها ومكث فيها بضع ساعات وخطب قائلاً بانه جاء لزيارة صديقه سلطان المغرب وانه سيدافع عن سيادة المغرب وعن المصالح الالمانية فيها. فتشجع سلطان المغرب بهذا التصريح ورفض اقتراحات بعثة تالانديه واعلن ان الاقتراحات الفرنسية ينبغي ان تطرح، لاهميتها الدولية، على مؤتمر دولي لمناقشتها. وقد ايدت المانيا شكلياً مطلب السلطان ورفضته فرنسا رفضاً قاطعاً. وهكذا نشأ ما سُمي بـ "الازمة المراكشية الاولى".

افزع هذا الموقف الالماني اوربا. وقد اصر مستشار المانيا برنارد فون بلوف على عقد مؤتمر دولي بشأن المغرب، اعتقاداً منه بان اغلبية الدول الكبرى ستتمسك باستقلال المغرب في المؤتمر المقترح. وان هذا

الامر سيؤدي الى نصر دبلوماسي لالمانيا دون كلفة. ومع ان وزير خارجية فرنسا ديلكاسيه Delcasse قد الح على اعضاء حكومته بضرورة مقاومة الضغط الالماني إلا ان الوزارة الفرنسية كانت منقسمة على نفسها. وقد استغل برنارد فون بلوف هذا الانقسام وبدأ يلمح الى ان الماني ستقوم بعمل عسكري اذا ما اقدمت القوات الفرنسية على غزو المغرب. وعندما فشل ديلكاسيه في اقناع اعضاء الحكومة الفرنسية بأن هذا مجرد خدعة المانيا استقال من منصبه في حزيران/يونيو ١٩٠٥م. وكان ذلك ظفراً دبلوماسياً المانياً. وفي النهاية وافقت فرنسا على عقد المؤتمر الدولي بشأن المغرب، وعدت المانيا ذلك ظفراً دبلوماسياً اخر.

عقد المؤتمر الدولي في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٠٦م في مدينة الجزيرة الخضراء "Algeciras" وهي مدينة اسبانية صغيرة بالقرب من مضيق جبل طارق، لذا عرف المؤتمر بأسم "مؤتمر الجزيرة الخضراء". وقد شارك في المؤتمر، اضافة الى فرنسا والمانيا، مندوبون عن بريطانيا وروسيا والامبراطورية النمساوية–المجرية واسبانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندة والولايات المتحدة الامريكية والبرتغال والمغرب. وقد استمرت مداولات المؤتمر حتى نيسان/ابريل ١٩٠٦م. وايد مندوبو المغرب والامبراطورية النمساوية–المجرية المانيا في المؤتمر في حين ايد مندوبو الدول الاخرى، وبصورة خاصة بريطانيا وروسيا القيصرية، فرنسا. واذا كان انعقاد المؤتمر نصراً دبلوماسياً لالمانيا فان نتائجه كانت فشلاً دبلوماسياً لها ايضاً. ذلك ان "ميثاق الجزيرة" الذي صدر في ٧ نيسان/ابريل ١٩٠٦م وان تضمن تأكيداً على استقلال

مملكة المغرب ووحدة اراضيها ومنح جميع الدول حرية التجارة في المغرب على قدم المساواة، إلا انه اقر اجراء بعض "الاصلاحات" التي سبق وان تضمنتها اقتراحات البعثة الفرنسية الى المغرب في مطلع سنة ١٩٠٥م. فقد عهد الى فرنسا واسبانيا بحفظ الامن في الموانئ المغربية. وقرر تأسيس بنك دولة مغربي يكون لكل دولة مشاركة في المؤتمر حق المساهمة فيه. وان تحصل كل دولة من الدول الاعضاء على حصة واحدة من الاسهم بينما تحصل فرنسا على ثلاثة اسهم. كما عهد المؤتمر الى فرنسا مهمة مراقبة الحدود الجزائرية–المغربية لمكافحة التهريب عموماً، وتهريب الاسلحة بصورة خاصة.

ان انتهاء مؤتمر الجزيرة الخضراء بهذه الصورة كان فشلاً ذريعاً لالمانيا، فقد ذلت المانيا بعد ان عكس المؤتمر عزلتها الدبلوماسية، وهذا ما اثار حنق الالمان. كما ان المؤتمر ادى الى ازدياد قوة التحالف البريطاني–الفرنسي الحديث العهد الذي كانت المانيا تسعى الى تسديد ضربة اليه من خلال قضية المغرب. ذلك ان ادوارد غراي E. Grey وزير خارجية بريطانيا لم يكن مصمماً على تأييد الفرنسيين دبلوماسياً في المؤتمر فحسب، بل انه سمح باجراء محادثات بين رئاسة اركان حرب كل من فرنسا وبريطانيا في كانون الثاني/يناير ١٩٠٦م بغية وضع الخطط العسكرية اللازمة تحسباً من قيام حرب بين المانيا وفرنسا. وكانت هذه المحادثات السرية دليلاً على ان الاتفاق الودي لم يقصد منه ان يكون مجرد تسوية لمنازعات استعمارية، بل انه كان تفاهماً قد يقود بريطانيا الى المشاركة في

حرب اوربية ايضاً. اما الضربة الاخرى التي وجهت الى المانيا بعد المؤتمر فهي المصالحة الروسية–البريطانية في سنة ١٩٠٧م.